

Distr.: General
8 January 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والثلاثون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجال:
التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

تقرير عن تقارب التصنيفات الصناعية أُعد بموجب اتفاق بين الوكالة
الكندية للإحصاء ومكتب الإدارة والميزانية التابع للولايات المتحدة
الأمريكية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والثلاثين**، يتشرف الأمين العام
بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقريرا بشأن تقارب التصنيفات الصناعية أُعد بموجب اتفاق
بين الوكالة الكندية للإحصاء ومكتب الإدارة والميزانية التابع للولايات المتحدة الأمريكية
والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

* E/CN.3/2002/1

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٤ (E/2001/24)، الفصل
الأول، الفرع ألف.

تقارب التصنيف الصناعي بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية

التقرير الثاني للفريق العامل

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

موجز تنفيذي

في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بُدئ مشروع لدراسة إمكانات زيادة التقارب بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، وذلك بموجب اتفاق وقَّعه رؤساء الوكالات الإحصائية التابعة لكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذا التقرير يعرض الخطوط العامة لسيناريو ممكن للتقارب مع ما يقترن بذلك من آثار تقنية وآثار في الموارد.

وقد وضع الفريق العامل سيناريو يقوم على "هيكل موحد"، بحيث توجد نفس الفئات الرئيسية الـ ٢٠ في قمة التصنيف و ٣٧٩ فئة مشتركة، مع عدّ الفئات على جميع مستويات التفصيل بين كلا التصنيفين. ولم يضع الفريق العامل أية توصيات بشأن اعتماد أية تغييرات في الوقت الحالي، كما أنه ينبغي ألا يفهم أي جانب من السيناريو على أنه التزام بالتغيير من جانب أي طرف.

ويمثل السيناريو المقدم في هذا التقرير أفضل توفيقات بين التكلفة الدولارية والاختلالات التي ستنتج من التغيير بالنسبة للمستعملين والقابلية للمقارنة، وذلك وفقا لآراء فريق عامل مكون من خبراء التصنيف. ويحتوي على مجموعة من التغييرات وإعادة التشكيل تقلل إلى أدنى حد من الأثر على كلا التصنيفين وتزيد إلى أقصى حد من إمكان المقارنة بينهما، في الوقت الذي تحفظ فيه إطارا مفيدا من الناحية التحليلية لإحصاءات الصناعة بل وتحسّنه في بعض الأحيان. ومع ذلك ففي هذه المرحلة يجب السعي للحصول على آراء مديري الدراسات الاستقصائية، وموفّري البيانات ومستعملي البيانات فيما يتعلق بتكاليف ومنافع سيناريو "الهيكل الموحد" والخيارات الأخرى التي نظر فيها الفريق العامل. ويرى الفريق العامل أن السيناريو يوفر مثالا جيدا لقالب تفصيلي للتقارب من أجل هذا التشاور، ويوصي بأن تكون الخطوة التالية، على افتراض أن أطراف الاتفاق يرغبون في استمرار الفريق في عمله، هي بدء عملية تشاور مع أصحاب المصلحة في منطقة ولاية كل منها.

مقدمة

الخدمات لها هي أيضا أهمية كبيرة. وتتركز معظم مناقشات الاتفاقات التجارية أو الخلافات التجارية على الأثر الذي يترتب على إجراء ما في الصناعات المحلية. وسيهيئ توفر إحصاءات قابلة للمقارنة أساسا لتقييم الآثار وذلك كجزء من المفاوضات التجارية.

٤ - أما بالنسبة للشركات التجارية فالقدرة على مقارنة الظروف التشغيلية والأسواق عبر الحدود الوطنية في اقتصادنا العالمي هو أمر ضروري. والإحصاءات الناتجة على أساس مجموعات من وحدات الإنتاج محددة بشكل قابل للمقارنة سيسمح للشركات التجارية بالقيام بشكل أفضل بتقييم مجموعة من العوامل التنافسية المختلفة من قبيل المهن الموزعة وفقا للصناعة، ومستويات الأجور والاستحقاقات في الصناعات الإنتاجية، ومستويات الموجودات، والتأخيرات في تنفيذ أوامر الشراء، ومدى استغلال السعة، وعدد المنافسين المباشرين، والزبائن والموردون المحتملون. وستحدث زيادة القدرة على تقييم التكاليف والفوائد المقارنة أثرا مباشرا على مجموعة من القراءات المختلفة المتصلة بالاستثمار.

٥ - وسيؤدي وجود إحصاءات قابلة للمقارنة عن الصناعات إلى تحسين عمل أسواق الائتمان أيضا. وستتمكن الشركات التجارية من الوصول إلى أسواق الائتمان بسهولة أكبر وسيستطيع موفرو الائتمانات القيام بدرجة أكبر من الدقة بتحليل المخاطر المترتبة بتوفير الائتمان ولا سيما للمقترضين من الدول الأخرى. وتعزيز الكفاءة في أسواق الائتمان يزيد من كفاءة الاقتصادات بصفة عامة.

٦ - وتوفر قابلية الترميز الصناعي للمقارنة الدولية أيضا فوائد كبيرة لمجموعة موفري البيانات من قبيل شركات التسويق وشركات البحث وغيرها من جامعي الإحصاءات. وتحاول هذه الشركات حاليا أن تقارن بشكل مباشر مستويات الأسعار والعمالة والمهارات وغير ذلك من

١ - في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بُدئ مشروع لدراسة إمكانات زيادة التقارب بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. بموجب اتفاق وقَّعه رؤساء الوكالات الإحصائية التابعة لكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويعرض الاتفاق الخطوط العريضة لنهج متعدد القواعد يبدأ بدراسة للمفاهيم والفروق القائمة في كل من التصنيفات، ووضع سيناريوهات ممكنة للتقارب، والتشاور مع مجموعات المستعملين وأخيرا التوصية بقبال يمكن استعماله للتقارب. ويجري استعمال نهج يقوم على وحدات منفصلة يمكن جمع أي عدد منها معا وذلك طوال حياة المشروع. وبعد إنجاز كل خطوة سيضطلع باستعراض للبت في مدى استصواب المضي قدما إلى الخطوة التالية. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يصدر في إطار مشروع التقارب.

فوائد التقارب

٢ - فوائد التقارب يعتبرها الكثيرون غنية عن البيان. ومع ذلك، فإيراد موجز قصير للفوائد المحتملة يوفر سياقاً إضافياً ذا أهمية حيوية عند النظر في أي اتجاه مقبل للعمل.

٣ - إن قابلية الإحصاءات الاقتصادية للمقارنة عبر الحدود الوطنية له أهمية متزايدة في اقتصادنا العالمي. وبالنسبة للحكومات فإن القدرة على ملاحظة أثر مجموعة من مختلف المسائل التنظيمية والمسائل الضريبية وغيرها من الإجراءات المستندة إلى السياسات العامة على مجموعات من المنشآت المحددة بشكل يمكن مقارنته عبر البلدان المختلفة ستوفر قدرة تحليلية كبيرة لدعم وضع السياسات. وفي ميدان التجارة الدولية، بالرغم من أن الإحصاءات التجارية تقوم على البضائع والخدمات الفعلية التي تعبر حدودنا، فالبيانات القابلة للمقارنة عن الوحدات التي تصنع البضائع أو توفر

إعادة تجميع التفاصيل الوطنية للوصول إلى تجميعات قابلة للمقارنة. وعند الطرف الآخر للسلسلة المتصلة، يمكن أن يعني التقارب هيكلًا وتسمية موثمين بشكل كامل على أكثر المستويات تفصيلاً بحيث تكون الصناعات هي نفسها، والأعداد هي نفسها والمحتويات متطابقة.

٨ - ولكي يتسنى تقييم مدى الخيارات الممكنة للتقارب، قام الفريق العامل أولاً بالتأكد من أنه لا يوجد فروق مفاهيمية أساسية بين التصنيفين. وكان هناك اتفاق عام على أنه من الممكن استخدام دالة الإنتاج التي استعملها نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. وإضافة إلى ذلك اتفق الفريق العامل على أنه من الممكن تعديل العلاقات مع التصنيفات الحالية للمنتجات. ونظام تصنيف المنتجات لأمريكا الشمالية، الذي يجري وضعه حالياً، هو دليل لنظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية ولكنه ليس له علاقة مباشرة به فيما يتعلق بصناعة المنشأ. أما التصنيف الإحصائي للمنتجات وفقاً للنشاط في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CPA 1996) فله علاقة مباشرة بالتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، التنقيح الأول. وهذه العلاقة سيتعين تخفيفها. واستناداً إلى تلك العوامل، نوقش مدى الإمكانات في التقرير الأول للفريق العامل (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) وأدرج أيضاً تحليل للفوائد والتكاليف المتوقعة لمجموعة مختلفة من الخيارات. وإيراد موجز قصير لتلك المناقشات سيضع الجزء الباقي من هذا التقرير في سياقه الصحيح.

٩ - في أوائل التسعينات، أنجز الأطراف في هذا المشروع جدول تقابل (concordance) بين التصنيف الصناعي الموحد الكندي ١٩٨٠، والتصنيف الصناعي الموحد للولايات المتحدة، ١٩٨٧، والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، التنقيح الأول. ووفر المشروع فهماً أفضل للتصنيفات ولكنه لم يحسن مواءمة

المتغيرات لكل صناعة على حدة من مجموعة من المصادر المختلفة، وهي مهمة تزداد صعوبة بسبب الفروق الأساسية في الإحصاءات الحكومية.

معلومات أساسية

٧ - خلال الاجتماعات الأولى للفريق العامل، نوقش تعريف للتقارب. وبالرغم من أن الأحكام المتعلقة بالمشروع تذكر التقارب، فلم يحدد تعريف للعمل به. وقد لاحظ الفريق العامل المعني بالتقارب أنه على مر السنين، أدى استمرار التعاون التقني إلى تحسين فهمنا لنظم التصنيف الخاصة بكل منا، مما أدى إلى أخذ الفروق بيننا في الاعتبار عند القيام بشكل مستقل بعمل تغييرات في التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية أو نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. ولذا كان أحد بارامترات التصميم لنظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية هو السعي إلى ضمان ألا تتجاوز فئات نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية حدود الفئات ذات الرقمين في التصنيف الصناعي الموحد الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية. واستناداً إلى الفهم السائد حالياً، يمكن تعريف التقارب على سلسلة متصلة تبدأ بتغييرات في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية (على المستوى الثلاثي الجوانب) أو التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية تزيد من سهولة إعادة تجميع البيانات المصنفة تحت أحد التصنيفات إلى بيانات مصنفة تحت الآخر. والتغيرات في المستوى الثلاثي الجوانب لنظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية قد تؤثر أو قد لا تؤثر في الصناعات التفصيلية على الصعيد الوطني في كندا، أو المكسيك، أو الولايات المتحدة. وينطبق الوضع نفسه على التطبيقات الوطنية للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية. وبالنسبة للبيانات الوطنية لكلا التصنيفين، قد يتضمن أبسط أشكال التقارب

يتكون من ٣٠٠ فئة، وعمل مستوى خليط، وأكثر المستويات تفصيلا.

١٠ - وقيم كل من الخيارات على أساس عدة عوامل، بما في ذلك كمية التغيير المطلوبة (عدد التغييرات اللازمة وقدرة الفريق العامل المتوقعة على حل المسألة)، ومستوى الزيادة المكتسبة في القابلية للمقارنة، ومدى الشفافية وسهولة الاستعمال، والمرونة في المفاوضات، وعدم التأثر بالعناصر غير ذات الصلة، ومستوى الاستقلال المتاح لعمل صور مختلفة على الصعيد الوطني أو الإقليمي، وأحيرا القدرة على المحافظة على أي زيادات ناتجة في القابلية للمقارنة. وأبرزت المناقشات الأولية الحقيقة المتمثلة في أن تكاليف التنفيذ سيجري تكبدها على مستويات مختلفة، بشكل يتوقف على المسار المختار. وستتكد الوكالات تكاليف تنفيذ كبيرة حالما يجري تغيير المحتوى المتعلق بإحدى الصناعات من المستوى الأدنى. وإذا تطلب الأمر دراسات استقصائية، تكون التكلفة المتتالية للتغيير الثاني أو حتى العاشر أقل كثيرا من تكلفة التغيير الأول. وفي حدود معينة، تكون التغييرات المتعددة أقل تكلفة إذا تطلب الأمر تكلفة ثابتة لتغيير أولي. وتكون تكلفة تغيير المحتوى المتعلق بإحدى الصناعات كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف في مشروع التقارب.

١١ - ولتحقيق التوازي بين أعلى مستويات التصنيفين، تلزم تغييرات في هيكل وترتيب التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية و/أو نظام التصنيف الصناعي لأمریکا الشمالية. وقد قرر الفريق العامل أن القدر المكتسب من القابلية للمقارنة على أعلى المستويات (٢٠ قطاع تقريبا من قطاعات نظام التصنيف الصناعي لأمریکا الشمالية أو بعض توليفات من تلك القطاعات) سيكون استعماله التحليلي محدودا بالمقارنة بتكلفة إعادة ترميز الوحدات والاختلال الناتج في البيانات والسلاسل الزمنية المرتبطة بتلك التغييرات. فعلى سبيل المثال، وجد أن

البيانات أو يؤدي إلى نتيجة دائمة. وكان جدول التقابل المنتج معقدا نسبيا، وكان هناك العديد من العلاقات التي تربط بين مجموعات تضم كل منها أجزاء كثيرة من عدة فئات (مجموعات جزئية) مما أدى إلى الحد بدرجة كبيرة من القدرة على عمل مقارنات دقيقة للبيانات. وكان العمل قيما إلى حد بعيد ووفر أداة يمكن استعمالها لمقارنة البيانات بيد أنه كانت تشوبه كما سبق الذكر نواحي قصور لا يستهان بها. وقد سلّم الفريق العامل المعني بالتقارب بذلك كما أنه نظر فيما وراء تلك الإمكانيات من خيارات التقارب التي قد تؤدي من خلال إحداث تغييرات في التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية و/أو نظام التصنيف الصناعي لأمریکا الشمالية، إلى زيادة القابلية للمقارنة إما عن طريق تقليل العلاقات بين المجموعات الجزئية أو إلغائها أو اختيار هيكل مشترك على مستوى معين. ويمكن أن يتضمن الهيكل المشترك إحداث تغييرات في التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمریکا الشمالية بغرض استخدام هيكل مشترك، كما يمكن أن يتضمن كذلك حتى الإبقاء على الهيكل نفسه ونظام الترقيم نفسه. ويمكن إجراء التغييرات المتعلقة بخفض أو إلغاء الصلات بين "المجموعات الجزئية" مع الاحتفاظ باستقلالية النظم الفردية وتحقيق ذلك من خلال إعادة تجميع الفئات، إضافة إلى تغيير محتويات بعض الفئات للسماح بتحسين المقارنات على أي مستوى معين. وبعد ذلك أنتج الفريق العامل مصفوفة من النهج الممكنة للتقارب التي تتطلب تغيير أحد التصنيفين أو كليهما. وشملت المصفوفة تحليلا للهيكل المشترك أو خفض العلاقات بين "المجموعات الجزئية" في المستوى الأعلى، وعمل مستوى متوسط يتكون من ١٠٠ فئة، وعمل مستوى متوسط

الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية لنفس الهيكل من قمة إلى مستويات مختلفة من التفصيل في جميع أجزاء التصنيف، مما ينتج هيكلًا مشتركًا لـ ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فئة أو مستويات تجميع (المستوى الخليط)؛ والخيار الثاني، خفض أو إلغاء العلاقات بين "المجموعات الجزئية" عند أكثر المستويات تفصيلاً لكلا التصنيفين (الـ ٤٧٨ فئة المشتركة بين جميع الشركاء الثلاثة الداخليين في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية). وقد قارن الفريق العامل تكلفة تنفيذ التغييرات لهذين الخيارين بالتحسن في القابلية للمقارنة والقدرة على الاحتفاظ بالقابلية للمقارنة في المستقبل إذا اختير هذين الخيارين. وقد رُئي أن الخيار الأول أكثر مرونة بالنسبة للأطراف. فبدلاً من أن يتطلب اتفاقاً دقيقاً عند مستوى معين، يمكن تقييم كل مجال على أساس الرغبة في زيادة القابلية للمقارنة. وعلى سبيل المثال، سلم الفريق العامل بأن النظم المالية تختلف إلى حد كبير فيما بين الدول وأن الوصول إلى مستوى أعلى من الاتفاق سيكون أكثر ملاءمة. وتوجد حالة مماثلة في مجال الإدارة العامة. ومن الناحية الأخرى، رأى الفريق العامل أن زيادة القابلية للمقارنة بالنسبة للتفاصيل هو أمر مستصوب بالنسبة لباقي المجالات، من قبيل الصناعة التحويلية الرفيعة التكنولوجياً والمعلومات.

١٤ - والعمل معقد إلى حد ما بسبب ما هو مطلوب من احتفاظ التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية بعلاقة وثيقة بالتصنيف الصناعي الموحد الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة. وكنتيجة لذلك، فإن أي تغيير محتمل يتعلق بالتقارب يدخل على التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية يمكن أن يكون له أثر على التصنيف الصناعي الموحد الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية. ومن المقرر أن تقوم الأمم المتحدة بتنقيح التصنيف الصناعي

تكاليف التغييرات اللازم إدخالها على نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية للوصول إلى تعريف قابل للمقارنة للصناعة التحويلية تزيد على قيمة وجود فئة قابلة للمقارنة معرفة تعريفاً عاماً من قبيل فئة الصناعة التحويلية، دون أية مستويات إضافية قابلة للمقارنة تحت الصناعة التحويلية.

١٢ - واستعرض الفريق العامل مدى القابلية للمقارنة على المستوى المتوسط فيما يتعلق بالتجميعات ذات الثلاثة أرقام في التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ومجموعات الصناعات ذات الأربعة أرقام في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. ففي هذه الحالة تلزم تغييرات إضافية تتجاوز التغييرات اللازمة للحصول على مستوى عالٍ من القابلية للمقارنة، وذلك يؤدي إلى زيادة في كمية الاختلال لمجموعات البيانات القائمة، يقابله إلى حد ما زيادة في كمية البيانات القابلة للمقارنة التي يمكن الحصول عليها. وسلم الفريق العامل أيضاً بأن درجة التغيير اللازمة لكل من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية ستبلغ أقصاها في حالة اتباع نهج للتقارب يسعى إلى إلغاء العلاقات بين "المجموعات الجزئية" في أكثر المستويات تفصيلاً أو إلى استخدام الهيكل المشترك في أكثر المستويات تفصيلاً. وخيارات المستوى التفصيلي من شأنها أن توفر أكبر قدر من قابلية البيانات للمقارنة ولكن بأكبر تكلفة نسبية لجامعي البيانات، وموفري البيانات، والوكالات الإحصائية، والجمهور أو مستعملي البيانات.

١٣ - وقد انتهى التقرير الأول إلى أن الفريق العامل سيضع تفاصيل خيارين من مجموعة الإمكانيات المتعلقة بالتقارب: الخيار الأول اتباع التصنيف الصناعي العام للأنشطة

يحدد بوضوح أوجه التشابه والاختلاف ويسمح بمقارنة البيانات القائمة وإن كانت المقارنة في هذه الحالة تتسم بعدم الدقة. وإضافة إلى ذلك يشكل الجدول الأساسي اللازم لتحديد تفاصيل كمية العمل الضروري لحل مسألة العلاقات بين "المجموعات الجزئية" على المستوى التفصيلي. وبالرغم من أن حل جميع أوجه الاختلاف على أكثر المستويات تفصيلاً ممكن من الناحية التقنية فهو ليس مرجحاً.

١٦ - وقد أجرى تحليل أوجه الاختلاف والتشابه على أساس جدول التقابل بالنسبة لكل قطاع على حدة وفقاً لتقسيم العمل المتفق عليه. وقد عمدت نتائج هذه التحليلات على أعضاء الفريق العامل ونوقشت في اجتماعاته. وفي اجتماع عقد خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في واشنطن العاصمة، اتفق المشتركون على إجراءات العمل وتقسيم العمل. وفي الاجتماع التالي الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠١ في أغواسكولينش، المكسيك، استعرضت أول مجموعة من التحليلات ووضعت السيناريوهات الأولية للتقارب لخيار المستوى الخليط وذلك بناء على تلك القطاعات. وفي الاجتماع الذي عقد مؤخراً جداً في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في أوتاوا، استعرض معظم التحليلات الباقية، ووضعت رؤية تفصيلية لخيار التقارب باستخدام مستوى خليط ويرد عرضها في هذا التقرير.

ما يترتب على التقارب من آثار تقنية وآثار في الموارد

١٧ - إن نطاق خيارات التقارب الذي يتراوح من خفض العلاقات بين "المجموعات الجزئية أو إلغائها إلى المواءمة الكاملة للتسمية على المستوى التفصيلي سيستلزم مستويات مختلفة من الموارد لتنفيذه بنجاح. ويتطلب استمرار التعاون التقني أدنى مستويات النفقات التقنية والنفقات على الموارد وذلك من أجل الاجتماعات الدورية لمناقشة مسائل التصنيف وتقييمها وتبادل مواد التصنيف وأدواته القائمة

الموحد الدولي في عام ٢٠٠٧ إلا أن محاولة دراسة التقارب في الظروف الحالية هو أمر يشبه محاولة إصابة هدف متحرك. وكان مما شكل قيوداً على المشروع أيضاً أنه لم يوقع عليه سوى اثنين من الشركاء في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. وبعد الاجتماع الأولي في لكسمبرغ في أيار/مايو ٢٠٠٠، دعيت المكسيك للانضمام للفريق العامل ودعيت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لإرسال مراقب. وهكذا فإن جميع الشركاء في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية هم جزء من العملية، كما أن الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة تحاط علماً باستمرار بالمسائل والتغيرات التي يمكن أن توفر مدخلات للنظر فيها خلال التنقيح المقرر للتصنيف الصناعي الموحد الدولي في عام ٢٠٠٧.

١٥ - وقد استلزم الخطوة الأولى للعمل في إطار المشروع أن يقوم الفريق العامل بدراسة أوجه التماثل والاختلاف بين نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية. وللمساعدة في تحليل أوجه الاختلاف والتماثل بين التصنيفين، قرر الفريق العامل أن يقوم بإنتاج وإقرار جدول تقابل جديد من الأساس بين التصنيفين بدلاً من محاولة استعمال وتوفيق جدول التقابل القائم بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، والتنقيح الأول، والتصنيف الصناعي الموحد الكندي، ١٩٨٠، والتصنيف الصناعي الموحد للولايات المتحدة ١٩٨٧. وكان ذلك مهمة ضخمة أسفرت عن جدول تقابل شامل، استعرضه وصدق عليه بالكامل القائم على تعهد كل تصنيف. وحتى إذا علق سائر أعمال المشروع فسيوفر المشروع بذلك الجدول إنجازاً ملموساً قيماً يمكن أن يستفيد به جميع المعنيين. وجدول التقابل نفسه لا يغير أوجه عدم التوافق الأساسية الموجودة في النظم ولكنه

والجديدة، ويمكن أن يسفر عن جداول تقابل رسمية للتصنيفات التي يستعملها الأطراف في الاتفاق. وسيستمر ذلك المستوى من التكلفة بصرف النظر عن نتيجة هذا المشروع. ويؤدي خفض أو إلغاء الصلات بين "المجموعات الجزئية" إلى زيادة التكاليف. وفي أحد طرفي النطاق نجد أن اختيار نظام كامل الموازنة على المستوى التفصيلي سيتطلب نفقات أكبر كثيرا وينطوي على مسائل تتعلق بسلامة البيانات. فعلى سبيل المثال، يتطلب النظام الكامل الموازنة نشاطا كبيرا في مجال الدراسات الاستقصائية للتصنيف السليم لمجموعة من الأنشطة المختلفة في النظام الجديد ليست محددة حاليا على مستوى الصناعة بالنسبة لكل من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية سيلزم أن يفى أي تقارب هيكلي بمعيار دولي لم يحدد بعد يسري على جميع الدول.

١٨ - وبالرغم من أن استمرار التعاون التقني يؤدي إلى زيادة تفهم الاختلافات القائمة بين إحصاءاتنا المختلفة، فإنه لا يحقق تحسينات في دقة مقارنة تلك الإحصاءات. ورغم أنه ثمة قيمة في زيادة التفهم، يرى الفريق العامل أن زيادة القابلية للمقارنة هي أمر مستصوب. ومن شأن النظام الكامل الموازنة أن يؤدي إلى زيادة قابلية البيانات للمقارنة لا أن تصحح البيانات قابلة تماما للمقارنة وذلك بسبب مجموعة من الاعتبارات التقنية المختلفة، من قبيل تطبيق تعاريف المنشأة. وإذا اعترف الفريق العامل بأنه لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة بنسبة ١٠٠ في المائة بسبب اعتبارات تقنية من قبيل تعريف المنشأة، فقد ركز على وضع سيناريو يتوقع أن يقلل عدد الاختلافات في البرامج القائمة إلى أدنى حد مع الحصول على زيادة القابلية للمقارنة وتعزيز مدى ملاءمة تصنيفات الصناعات. والآثار المترتبة على السيناريو في الموارد تزيد عن تكاليف استمرار التعاون التقني ولكنها أقل من تكاليف تنفيذ نظام كامل الموازنة على أكثر المستويات تفصيلا. ويلاحظ الفريق العامل أن أي مسار للتقارب ينبغي أن يكون مركزا على الاتفاق الطويل الأجل لا على تحسين في مرحلة زمنية معينة. وسيكون من الصعب تبرير تكاليف تغيير التصنيفات القائمة من أجل التقارب إذا كان الاختلاف سيؤدي ذلك

والجديدة، ويمكن أن يسفر عن جداول تقابل رسمية للتصنيفات التي يستعملها الأطراف في الاتفاق. وسيستمر ذلك المستوى من التكلفة بصرف النظر عن نتيجة هذا المشروع. ويؤدي خفض أو إلغاء الصلات بين "المجموعات الجزئية" إلى زيادة التكاليف. وفي أحد طرفي النطاق نجد أن اختيار نظام كامل الموازنة على المستوى التفصيلي سيتطلب نفقات أكبر كثيرا وينطوي على مسائل تتعلق بسلامة البيانات. فعلى سبيل المثال، يتطلب النظام الكامل الموازنة نشاطا كبيرا في مجال الدراسات الاستقصائية للتصنيف السليم لمجموعة من الأنشطة المختلفة في النظام الجديد ليست محددة حاليا على مستوى الصناعة بالنسبة لكل من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمرিকা الشمالية. وإضافة إلى الانقطاعات الناتجة في السلاسل الزمنية فستكون هناك تكاليف لإعادة ترميز أو إعادة ترقيم سجلات الشركات التجارية، وأخذ عينات جديدة على أساس الصناعات أو الفئات التي أعيد تعريفها، وإعداد سلاسل تاريخية تقوم على الهيكل الجديد، وإعادة حساب عوامل التكيف الموسمي والاضطلاع بالأنشطة المماثلة في إطار النظم الإحصائية للبلدان، وستكون هناك تكاليف كبيرة أيضا لمستعملي البيانات ومستعملي التصنيف الذين لا يشكلون جزءا من النظام الإحصائي. وسيواجه المستعملون من الأطراف الثالثة من قبيل موفري القوائم البريدية، وشركات تحليل الأعمال التجارية، وشركات التسويق، والهيئات الأكاديمية والتشريعية تكاليف استكمال منتجاتهم أو قوانينهم أو الأدوات التي يستخدمونها في تحاليلهم. وإجمالا فهذه التكاليف سيقابلها إلى حد ما زيادة القدرة على المقارنة المباشرة عبر الخطوط الوطنية والإقليمية، للهيكل الصناعي، والناتج، والإنتاجية، وتوزيع المهن حسب الصناعة، وغير ذلك من العوامل الهامة بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسياسات

هناك تقارب يصل إلى مستو مفصل جدا. والنتيجة النهائية هي سيناريو "ذو خط موجي".

٢١ - وفي هذا الوقت، لا يرغب الفريق العامل في تقديم أية توصيات بشأن نظام الترميز أو الترفيم على أساس أنه ينبغي اتباعها. وينبغي أن يحدد بعد مرحلة التشاور ما إذا كانت الفئات المتلاقية ستدرج في أنظمة الترفيم القائمة لكلا التصنيفين أو أن كلا التصنيفين سيتبع نظام ترفيم جديد.

٢٢ - ويتضمن السيناريو تغييرات مفاهيمية قليلة، ولا سيما اتباع التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية بطريقة براغماتية لأساس يتصل بعملية الإنتاج لتعريف فئات الصناعات وتخفيف العلاقة التي تربط بدقة كل فئة من فئات الصناعة التفصيلية بفئة من فئات تصنيف المنتجات وفقا للنشاط، وهو تصنيف المنتجات الصادر عن الجماعة الأوروبية. ويتضمن السيناريو أيضا بعض المواءمة في قواعد تطبيق التصنيف وإن كان ذلك ليس واضحا في هيكل التصنيف. وعلى سبيل المثال، تلزم مواءمة القواعد المتعلقة بالعمليات المتكاملة رأسيا. وقد حصر الفريق العامل تلك الاختلافات ويمكنه اتخاذ إجراء بشأنها إذا وضع اقتراح نهائي للتقارب وعندما يحدث ذلك. وعلى وجه التحديد، يعالج هذا السيناريو الإرساء والإصلاح ومعظم الاستثناءات للقواعد الموحدة المتعلقة بالتكامل الرأسي وفقا للممارسة المتبعة في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية.

٢٣ - ويرى الفريق العامل أن هذا السيناريو يمثل أقصى تقارب يمكن تحقيقه دون إدخال تغييرات ضخمة ومسببة للاضطراب فعليا في أي من التصنيفين. وعموما فقد أنتج بنقل فئات كاملة، أو أجزاء كبيرة يمكن تحديدها من فئات كاملة، إلى شكل جديد بحيث تقلل إلى أدنى حد كمية إعادة الترميز التفصيلي للسجلات الفردية التي يتطلبها تنفيذه.

مباشرة. ويتضمن إدخال تغييرات على نظم قائمة واشتراط الاتفاق الطويل الأجل وضع آلية للمحافظة على التقارب في المستقبل يشترك فيها جميع الشركاء في نظام التصنيع الصناعي لأمريكا الشمالية فضلا عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يورستات) وربما الأمم المتحدة، حيث يتوقف ذلك على مدى التغييرات المقبلة التي يلزم إدخالها على التصنيف (التصنيفات) بسبب حدوث تغييرات في اقتصادات الموقعين. وبالرغم من أن ذلك من السمات الأصلية للعلاقة الراهنة بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية والتصنيف الصناعي الموحد الدولي، فإن وضع اشتراط جديد يتمثل في ضرورة موافقة المكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية أو الأمم المتحدة سيؤدي إلى فقد كبير في الاستقلال الذاتي للشركاء في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. وستصبح المفاوضات المقبلة بشأن التغييرات المراد إدخالها على التصنيف أكثر تعقيدا بزيادة عدد الأطراف المشتركة فيها.

١٩ - وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية، يود الفريق العامل أن يقدم سيناريو يقوم على مستوى خليط واحد ويمثل نتائج تحليلنا وجهودنا طوال السنة الماضية، على النحو المبين أدناه.

السيناريو

٢٠ - وضع الفريق العامل سيناريو يقوم على "هيكل موحد"، يحتوي على نفس العشرين فئة الرئيسية في قمة التصنيف و ٣٧٩ من الفئات المشتركة بين كلا التصنيفين، مع عد الفئات على جميع مستويات التفصيل. بيد أن التقارب لا يصل تنازليا إلى نفس مستوى التفصيل في جميع أقسام التصنيف. وفي بعض المجالات، لا تكون التجميعات متماثلة إلا في المستوى الأعلى، في حين أنه في مجالات أخرى

٢٤ - وفيما يلي التجميعات المقترحة للمستوى العالي:

الزراعة، ورعاية الأحراج، وصيد السمك، وصيد الحيوانات

التعدين

المرافق العامة

التشييد

الصناعة التحويلية

تجارة الجملة والقطاعي

النقل والتخزين

المعلومات

الفنادق والمطاعم

المالية والتأمين

العقارات والتأجير والاستئجار طويل الأجل

الخدمات المهنية والعلمية والتقنية

الخدمات الإدارية وخدمات الدعم

التعليم

الخدمات الصحية والاجتماعية

الفنون والتسلية والترفيه

الصحة العامة

الإصلاح والصيانة

الخدمات الأخرى

الإدارة العامة

٢٥ - وعلى هذا المستوى العالي من التجميع، هناك عدة انحرافات هامة عن الهيكل الراهن لكلا التصنيفين ولا سيما

بالنسبة للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية. وكما سيكون عليه الحال في كثير من الأحيان، فإن كثيرا من تغييرات التقارب هي في الواقع تغييرات معززة لمدى الملاءمة كان التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية سيرغب في إدخالها في وجود أو عدم وجود تقارب، وكانت هذه التغييرات قد اعتمدت في وقت سابق في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. وتشمل أمثلة ذلك "المعلومات" و "الخدمات المهنية والعلمية والتقنية". أما في حالة "الإصلاح والصيانة" فقد جمع هذان البنودان معا في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية ورأى الفريق العامل أن ذلك يشكل إحدى السمات المستصوبة للتصنيف التقاربي. وهو يوفر أيضا حلا بديلا للفئة ٥٠ من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية التي تشمل مبيع وإصلاح كل شيء له علاقة بالسيارات، وهي مجموعة لا يعتبرها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ناجحة. وأخيرا يتضمن السيناريو اعتماد بلدان نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية مجموعة من مجموعات المستوى العالي لـ "الصحة العامة" وهي مجموعة قائمة في التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية. ويمكن تحقيق المواءمة بين مجموعات المستوى العالي الأخرى من خلال مجموعة من التغييرات وعمليات النقل الأقل في أهميتها. وستتاح وصف القطاعات، والسيناريوهات المفصلة بشكل تام للجنة بوصفها وثائق معلومات أساسية.

خطة العمل والجدول الزمني

٢٦ - وتشمل المرحلة التالية من المشروع التشاور بشأن مجموعة المسارات المختلفة التي يمكن اتخاذها للحصول على التقارب. وينبغي استشارة جامعي البيانات، وموفري البيانات ومستعملي البيانات لتحقيق الموضوع على السلسلة

فمن الممكن أن يشكل أساسا للمفاوضات بين الموقعين، التي يمكن إدخال نتائجها في عملية تنقيح لتصنيف الصناعات الذي يستخدمه كل منا، حسب الاقتضاء، وكذلك في عملية تنقيح التصنيف الصناعي الموحد الدولي لعام ٢٠٠٧. ويفهم الفريق العامل أن تنقيح التصنيف الأخير، أو عدم إجرائه، سيكون له بالضرورة أثر على إمكانية بقاء أي قالب للتقارب يتطلب إدخال تغيير على التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية يكون متناقضا مع التصنيف الصناعي الموحد الدولي.

٢٧ - وإضافة إلى ذلك، إذا أريد تقارب طويل الأجل، ستلزم مفاوضات إضافية تستند إلى المستوى الناتج من الاستقلال الذاتي للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. وإذا توقف المشروع، يوصي الفريق العامل في هذه الحالة بجدول زمني لإضفاء الصفة الرسمية على جدول التقابل المعد فعلا وجدول زمني لتعديل ذلك الجدول وفقا للتغيرات التي تدخل في المستقبل في التصنيفات التي تستخدمها. وإذا اقترح هيكلًا مشتركًا، سيوصي الفريق العامل في هذه الحالة بإجراءات لتعهده وسيتفق على كيفية وموعد التفاوض بشأن إدخال أية تغييرات في المستقبل على الهيكل المشترك. وإذا بقي استقلال نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية (إذا لم يجر اختيار الهيكل المشترك)، ينبغي التوصية بخطط تهدف إلى الإبقاء على الاتفاق وتلبي احتياجات القائمين على تعهد التصنيفات، وإلى المدى المستصوب، والاحتفاظ بأية زيادات في القابلية للمقارنة.

المتصلة من إمكانيات التقارب (إعادة تجميع تفاصيل المستوى الوطني إلى المواءمة الكاملة) الذي يرون أنه يحقق أفضل توازن بين التكاليف والفوائد. والسيناريو المقدم في هذا التقرير يمثل أفضل توافق يمكن تحقيقه بين التكلفة، بالدولارات، والاختلال بالنسبة للمستعملين، والقابلية للمقارنة، وفقا لآراء فريق عامل مكون من خبراء في التصنيف. ومع ذلك، ففي هذه المرحلة، يجب السعي للحصول على آراء مديري الدراسات الاستقصائية، وموفري البيانات، ومستعملي البيانات بشأن التكاليف والفوائد المتصلة بسيناريو "الهيكل الموحد" وغير ذلك من الخيارات التي نظر فيها الفريق العامل. ويرى الفريق العامل أن السيناريو يوفر مثالا جيدا لقالب تفصيلي للتقارب من أجل هذا التشاور، ويوصى بأن تكون الخطوة التالية، على افتراض أن الأطراف في الاتفاق ترغب في استمرارنا في العمل، هي بدء عملية تشاور مع أصحاب المصلحة في منطقة ولايته. وسيكون أحد الأهداف هو الاستفسار عن أكثر مستويات التقارب فائدة عندما تؤخذ في الاعتبار الفوائد والتكاليف المتعلقة بكل خيار. وسيكون هدف آخر هو اختيار مدى قوة السيناريو لتحديد ما يلي: (أ) ما إذا كان مستعملو البيانات وموفرو البيانات وجامعو البيانات يتفقون في الرأي مع الفريق العامل بالنسبة للمقارنة بين التكلفة والفائدة و (ب) ما إذا كان من الممكن استيعاب التغييرات بشكل عملي. ويمكن للفريق العامل عندئذ أن يقدم تقريرا بعد سنة عن القدر من السيناريو، إذا وجد، الذي يمكن تحويله إلى قالب رسمي للتقارب ونتائج المشاورات بشأن سيناريو الفريق العامل وغيره من مسارات التقارب التي يمكن تحديدها كمسارات عملية، ينبغي أن تسفر عن تعريف مقبول للتقارب، وتوفر مزيدا من التوجيه لوضع قالب رسمي للتقارب خلال مرحلة لاحقة من المشروع. وإذا أسفر التشاور عن قالب يتطلب تغييرات في التصنيفات القائمة.